

# تحرك عاجل

ماهينور المصري محتجزة في ظروف أسوأ من ذي قبل

قالت أسرة سجينه الرأي ماهينور المصري إنها محتجزة في ظروف "مزرية"، حيث إنها محكوم عليها بالسجن 15 شهرا، هي واثنين آخرين.

قالت أسرة سجينه الرأي ماهينور المصري إن الظروف المحتجزة فيها أصبحت ظروفًا "مزرية" في الأسابيع الثلاثة الماضية، وذلك في بيان نشر يوم 31 أكتوبر/تشرين الأول على صفحة "أطلقوا سراح ماهينور" على موقع فيسبوك. وقالت ميسون أخت ماهينور المصري في البيان إن أسر السجينات لم يعد باستطاعتها إحضار الطعام وغيره من الاحتياجات الأساسية لذويها، حيث أعلمت سلطات السجن النزيلات أن يشتترين هذه الأشياء من مقصف السجن، وهو ما لا تستطيع الكثيرات تحمل عبئه المادي. وجدير بالذكر أن ماهينور محتجزة بسجن الأبعدية للنساء بمدينة دمنهور.

وتتسم زنزانه ماهينور التي يبلغ طولها ستة أمتار وعرضها خمسة بالتكدس؛ ولا يتوافر للسجينات الماء لأكثر من أربع ساعات يوميا مما يتسبب في تدهور حالة النظافة العامة. وقد ناشدت النزيلات مأمور السجن والمجلس القومي لحقوق الإنسان، فرد المأمور بأن عليهن الانتظار من عشرة إلى خمسة عشر يوما حتى يتم حل مشكلة المياه. ومن المعروف أن المعتقلين يشكون منذ وقت طويل من سوء الأحوال في السجون المصرية. وقال محام لحقوق الإنسان لمنظمة العفو الدولية إن السلطات منعت من زيارة ماهينور المصري في السجن دون سند قانوني.

وكانت إحدى محاكم الاستئناف في 31 مايو/أيار قد خففت الحكم الصادر على ماهينور المصري من السجن سنتين إلى 15 شهرا، مؤيدة بذلك الإدانة الصادرة بحقها وبحق الصحفي يوسف شعبان والناشط لؤي القهوجي عن جرائم تتضمن "التظاهر أمام قسم شرطة الرمل وداخله" بمدينة الإسكندرية، و"الاعتداء على ضباط ورجال الشرطة" و"إهانة وزارة الداخلية". وقد تم رفض الاستئناف ضد الحكم في 20 سبتمبر/أيلول. وجدير بالذكر أن يوسف شعبان مصاب بالالتهاب الكبدي من النوع C، ولذلك التمس في أغسطس/آب الإفراج عنه لدواع صحية، لكن المحكمة رفضت طلبه. وقالت زوجته إن سلطات السجن منعت عنه الدواء الذي يحتاج إليه.

يرجى الكتابة فورا بالعربية أو بلغتكم الأصلية:

**AMNESTY**  
**INTERNATIONAL**



- لدعوة السلطات المصرية إلى الإفراج عن ماهينور المصري فوراً وبدون شروط، وضمان إسقاط الإدانة الصادرة بحقها، حيث إنها سجيناً رأي اعتقلت لمجرد ممارستها السلمية لحقها في حرية التعبير والتجمع؛
- ضمان التعامل على نحو عاجل مع تدهور أوضاع الحجز في سجن الأبعدية؛
- حث السلطات على إطلاق سراح يوسف شعبان ولؤي القهوجي وضمان إسقاط الإدانة الصادرة بحقهما، لأنهما فيما يبدو اعتقالاً لمجرد ممارستها السلمية لحقهما في حرية التعبير والتجمع؛ أو توجيه الاتهام إليهما بارتكاب جرائم جنائية متعارف عليها عبر إجراءات تستوفي المعايير الدولية للمحاكمة العادلة؛
- دعوة السلطات إلى توفير أي رعاية طبية اللازمة يحتاج إليها يوسف شعبان.

### يرجى إرسال المناشدات قبل 21 ديسمبر/كانون الأول إلى:

المدعي العام

نبيل صادق

مكتب المدعي العام

مدينة الرحاب

القاهرة الجديدة، جمهورية مصر العربية

فاكس: +202 2 638 19 56

(خلال ساعات العمل الرسمية فقط. فرق التوقيت عن توقيت جرينتش +2)

صيغة المخاطبة: سعادة المستشار

رئيس الجمهورية

عبد الفتاح السيسي

مكتب رئيس الجمهورية

قصر الاتحادية

القاهرة، جمهورية مصر العربية

فاكس: +202 2 391 1441

بريد إلكتروني: [p.spokesman@op.gov.eg](mailto:p.spokesman@op.gov.eg)

[alaa.youssef@op.gov.eg](mailto:alaa.youssef@op.gov.eg)

صيغة المخاطبة: فخامة الرئيس

### كما ترسل نسخ إلى:

نائب مساعد وزير الخارجية لشئون حقوق الإنسان

ماهي حسن عبد اللطيف

وزارة الخارجية

كورنيش النيل، القاهرة

جمهورية مصر العربية

فاكس: +202 2 574 9713

بريد إلكتروني: [Contact.Us@mfa.gov.eg](mailto:Contact.Us@mfa.gov.eg)

كما نرجو إرسال نسخ إلى الهيئات الدبلوماسية المعتمدة في بلادكم. نرجو إدخال عناوين هذه الهيئات أدناه:  
الاسم العنوان 1 العنوان 2 العنوان 3 فاكس رقم الفاكس البريد الإلكتروني عنوان البريد الإلكتروني صيغة المخاطبة المخاطبة

نرجو التأكد من القسم الذي تتبعونه إذا كان إرسال المناشدات بعد التاريخ المذكور أعلاه ممكناً.  
هذا هو التحديث الثاني من التحرك العاجل 243/14. لمزيد من المعلومات:

<https://www.amnesty.org/en/documents/mde12/1867/2015/en/>

# تحرك عاجل

ماهينور المصري محتجزة في ظروف أسوأ من ذي قبل

## معلومات إضافية

ليست هذه هي المرة الأولى التي تشكو فيها أسرة ماهينور المصري من سوء الأوضاع داخل السجن. ففي يونيو/حزيران قدم محاميهما شكوى إلى المجلس القومي لحقوق الإنسان بشأن التكدس وسوء التهوية في الزنزانة. وفي سبتمبر/أيلول ردت أسرتهما ردا غاضبا على مزاعم المجلس القومي لحقوق الإنسان بأن ماهينور المصري لم تكن بسجن الأبعدية عندما قام المجلس بزيارته، قائلة إن ماهينور لم يطلب منها أصلا مقابلة وفد المجلس. كما شكت ماهينور المصري بشأن تعذيب سجينات أخريات ومعاملتهم معاملة سيئة بمستشفى السجن، وبشأن التفتيش الذاتي الذي تقوم به السجان، وإقفال أبواب الزنازين في الرابعة مساءً، واختزال مدة الزيارة إلى أقل من 60 دقيقة بكثير، خلافا لما يسمح به القانون المصري.

وكانت ماهينور المصري قد أديننت هي ويوسف شعبان ولؤي القهوجي "بالتجمهر أمام قسم شرطة الرمل وبداخله" (6 أشهر) و"الاعتداء على ضباط ورجال الشرطة" (6 أشهر). وقال الثلاثة إن ما حدث هو أنهم كانوا يتظاهرون تظاهرا سلميا داخل القسم وخارجه تضامنا مع المحامين المحتجزين الذين كانوا يستجوبون في قسم شرطة الرمل في 29 مارس/آذار 2013.

وكان ثلاثة من المحامين قد احتجزهم بعض أعضاء جماعة "الإخوان المسلمون" في 29 مارس/آذار 2013 واقتادوهم إلى قسم الرمل واتهموهم بأنهم من معارضيهم السياسيين وقد يحاولون إضرام النار في مكاتبهم، وذلك طبقا لشهادة ماهينور المصري وزميلها المحامي ناصر خطاب الذي ذهب إلى قسم الشرطة ليحضر مع المحامين الثلاثة خلال استجوابهم. وكان ذلك خلال حكم الرئيس السابق محمد مرسي الذي كان من الأعضاء البارزين في الإخوان قبل أن يتقلد منصب الرئاسة.

وقال ناصر خطاب في شهادته إن ضباط الشرطة منعوا المحامين الآخرين من حضور الاستجواب واعتدوا عليهم لفظيا وبدنيا. فقرر المحامون المعتدى عليهم الاشتراك في اعتصام بقسم الشرطة حتى يتلقوا اعتذارا رسميا من وزارة الداخلية لنقابة المحامين، التي كان المحامون الثلاثة من أعضائها، أو حتى تفتح النيابة العامة تحقيقا رسميا في

الواقعة. ولكن لم يحدث هذا ولا ذلك، فاستمر الاعتصام حتى ساعة متأخرة من الليل حيث وقف عدد من المعتصمين المتضامنين أمام القسم أيضا.

وفي حوالي الساعة 1:30 صباحا وصل أمام قسم الرمل عدد من ضباط الشرطة من مختلف أنحاء الإسكندرية، إلى جانب نحو 500 من ضباط الجيش ومركبتي شرطة، وذلك طبقا لشهادة يوسف شعبان المسجلة بالصوت والصورة. وقالت زوجته رنوة محمد يوسف علي في مقابلة متلفزة إن ضباط الشرطة اعتدوا عليها جنسيا بينما كانوا يحاولون القبض على زوجها. وقد أُلقت الشرطة القبض على عدد من الأشخاص في موقع الحدث، من بينهم ماهينور المصري ويوسف شعبان ولؤي القهوجي، لكنها أفرجت عنهم في وقت لاحق من ذلك اليوم.

وفي البداية حفظت القضية، ولكن في 20 مارس/آذار 2014 أعيد فتحها مرة أخرى عندما واجه 11 شخصا، من بينهم ماهينور المصري ويوسف شعبان ولؤي القهوجي، نفس التهم التي تتضمن "الاعتداء على ضباط الشرطة" و"اقتحام قسم شرطة الرمل"، فحكم على الأحد عشر جميعا بالسجن سنتين، وبغرامة قدرها خمسة آلاف جنيه مصري (620 دولار) وذلك في التاسع من فبراير/شباط 2015. فاستأنفت ماهينور المصري ويوسف شعبان ولؤي القهوجي، بينما حوكم الآخرون غيابيا ولا زالوا مختفيين، وذلك طبقا لأحد محامي الدفاع الذي تولى القضية.

وجدير بالذكر أن ماهينور المصري محامية بارزة متخصصة في حقوق الإنسان بالإسكندرية، حيث تلعب دورا رئيسيا في الدفاع عن حقوق العمال واللاجئين. وقد فازت في أثناء اعتقالها في عام 2014 "بجائزة لودفيك ترارييه لحقوق الإنسان" المرموقة، التي تمنح كل عام لمحام يعمل في مجال الدفاع عن حقوق الإنسان.

الاسم: ماهينور المصري (أنثى)، يوسف شعبان (ذكر)، لؤي القهوجي (ذكر)

لمزيد من المعلومات عن التحرك العاجل UA: 107/15، رقم الوثيقة: MDE 12/2845/2015، تاريخ الصدور: 9 نوفمبر/تشرين الثاني 2015.